**عنوان المحاضرة: الانتخابات**

الانتخابات: هي العملية الرسمية لاختيار شخص لتولي منصب رسمي، أو قبول أو رفض اقتراح سياسي بواسطة التصويت. من المهم التمييز بين شكل الانتخابات ومضمونها. في بعض الحالات توجد الأشكال الانتخابية ولكن يغيب المضمون الانتخابي مثل حالة عدم توفر الخيار الحر وغير المزيف للإختيار بين بديلين على الأقل. معظم دول العالم تقيم الانتخابات على الأقل بشكل رسمي ولكن في العديد من الانتخابات تكون غير تنافسية (مثلا يحظر على جميع الأحزاب المشاركة باستثناء حزب واحد).

تتبع الانتخابات في الديمقراطيات الحديثة لملء المقاعد في البرلمان (ممثل السلطة التشريعية)، وأحيانا في السلطة التنفيذية (الرئاسة ورئاسة الحكومة والحكم المحلي) والسلطة القضائية. كما تستخدم هذه العملية أيضا في كثير من الأماكن في القطاع الخاص مثل الشركات (كانتخاب مجالس الإدارة في الشركات المساهمة من قبل المساهمين) ومنظمات الأعمال من النوادي والجمعيات التطوعية. الناخب هو من يحق له التصويت وهي قضية محورية في الانتخابات. فيجب قبل إجراء أي عملية انتخابية تحديد الشروط التي يجب توفرها في الأشخاص حتى يحق لهم التصويت (مثلاً: يحق لجميع حاملي أسهم الشركة المشاركة التصويت لاختيار مجلس إدارة الشركة شريطة أن لا يشارك في عملية عد الأصوات). أما الانتخابات الرسمية، فمعظم دساتير وقوانين الدول تحدد كون الناخب مواطن بلغ سن الرشد يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية. وأحيانا يتم وضع قيود أخرى.

الاستفتاء: حيث يتم طرح سؤال محدد على الناخبين، يتم الإجابة عليه إما نعم أو لا. يستخدم هذا النظام للحصول على قرار حاسم من الشعب باعتباره أعلى سلطة في الدولة. أحد أشهر أشكال الاستفتاء هي إقرار دستور جديد (حيث يتم كتابة مسودة وطرحها للاستفتاء). كما يمكن استخدام الاستفتاء لحل موضوع خلافي لم يتم التوصل على حل له داخل دوائر الدولة (مثلاً طرحت الحكومة في سويسرا استفتاءً لحظر سياحة الإنتحار [[1]](#footnote-1). ويدل على تلك الأهمية نظام الديمقراطية المباشرة التي تسمح للسويسريين بالتصويت على كافة القضايا السياسية الرئيسية. يذكر ان حوالي 200 شخص ينتحرون في زيورخ سنويا بمساعدة آخرين منهم عدد كبير من دول اخرى. يعيب على هذا النظام وجود خيارين فقط إما نعم وإما لا، وفي حال الرفض قد يتطلب الأمر إقامة استفتاء جديد على أساس جديد (مثل رفض إقرار دستور ما مما يتطلب إعادة كتابة المسودة وطرحها للاستفتاء مرة أخرى).

1. . سويسرا: سكان زيورخ يصوتون ضد حظر "سياحة الانتحار"". BBC عربي. 15 أيار / مايو 2011.

قانون سياحة الانتحار: ويقضي المقترح الأول بفرض حظر كامل على مساعدة الراغبين على الانتحار، بينما يقضي الثاني بأن تقتصر هذه الممارسة على سكان زيورخ فحسب، إن العديد من مواطني البلدان الأخرى يأتون إلى سويسرا بقصد الانتحار لأنه لا يزال أمرا غير قانوني في بلادهم واصبحت المساعدة على الانتحار قانونية في سويسرا عام 1941، طالما قام بها شخص لا علاقة له بمهنة الطب ولا مصلحة له في وفاة الشخص المعني.

 [↑](#footnote-ref-1)